

تحرك عاجل

أفرجوا عن ناشطة حُكِمَ عليها بالسجن لـ 34 عامًا بسبب تغريدات

حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة في العاصمة السعودية، الرياض، في 9 أغسطس/آب 2022، بالسجن لمدة 34 عامًا، يليها منع من السفر لمدة مماثلة، على الناشطة السعودية وطالبة الدكتوراة، سلمى الشهاب، التي تنتمي إلى الأقلية الشيعية بالمملكة العربية السعودية. وقد جاء الحكم في أعقاب محاكمة فادحة الجور، إذ اتُّهمت بارتكاب جرائم تضمنت "الإخلال بالنظام العام"، باستخدام حسابها على تويتر وإعادة نشر تغريدات لنشطاء يدعمون حقوق المرأة. ووفقًا لوثائق المحكمة التي إطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أحتُجزت داخل زنزانة انفرادية لمدة 285 يومًا قبل مثولها في المحاكمة. وحُرمت أيضًا من التمثيل القانوني طوال فترة احتجازها قبل المحاكمة، بما في ذلك جلسات استجوابها. ويجب على السلطات السعودية الإفراج عن سلمى الشهاب، على الفور ومن دون أي شرطٍ أو قيد، وإلغاء الحكم بإدانتها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك،

الديوان الملكي، الرياض،

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: +966 111 488 2222

فاكس: +966 11 488 2222 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

يقلقنا أن نعلم بحكم المحكمة الجزائرية المتخصصة في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، في 9 أغسطس/آب 2022، على الناشطة وطالبة الدكتوراة، سلمى الشهاب، بالسجن لمدة 34 عامًا، يليها منع من السفر لمدة 34 عامًا أيضًا.

وأعتُقلت سلمى الشهاب، في 14 يناير/كانون الثاني 2021، خلال وجودها في المديرية العامة للمباحث، بعدما أُسْتُدْعِيَتْ للاستجواب، قبل بضعة أيام من عودتها المقررة إلى المملكة المتحدة لتتابع دراستها بجامعة ليدز للحصول على درجة الدكتوراة.

وبدأت محاكمة سلمى الشهاب في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، وبحسب ما جاء في وثائق المحكمة التي أُطْلِعَتْ عليها منظمة العفو الدولية، أُحْتَجِزَتْ داخل زنزانة انفرادية لمدة 285 يومًا قبل مثلها في المحاكمة، ما ينتهك المعايير الدولية ونظام الإجراءات الجزائرية السعودي. وإضافة إلى ذلك، لم تحظ سلمى الشهاب بالتمثيل القانوني طوال فترة احتجازها قبل المحاكمة، بما في ذلك جلسات استجوابها.

وفي منتصف عام 2022، حُكِمَ على سلمى الشهاب، بدايةً، بالسجن لمدة ستة أعوام، بموجب نظام جرائم الإرهاب. وخلال استئناف دعوتها، طالبت النيابة بتوقيع عقوبة أقسى عليها. وبالتالي، شُددت عقوبة السجن لتصبح مدتها 34 عامًا، استنادًا إلى سلطة القاضي التعزيرية، بعد نقضه للحكم الأول بحقها، وأُدينَت بـ "تقديم الإعانة لمن يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، ونشر تغريدات من شأنها "المساس بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، بموجب نظامي جرائم الإرهاب ومكافحة الجرائم المعلوماتية.

ونحثكم على الإفراج عن سلمى الشهاب على الفور ومن دون أي شرطٍ أو قيد، وإلغاء الحكم بإدانتها؛ إذ أنها لم تُسَجَّنْ إلا لمجرد الممارسة السلمية لحقها في حرية التعبير. وندعوكم أيضًا إلى التوقف عن مساواة حرية التعبير بـ "الإرهاب"، وإلغاء أو إجراء تعديلات جوهرية على نظامي جرائم الإرهاب

ومكافحة الجرائم المعلوماتية اللذين يُجرّمان المُعارضة، وسنّ قوانين جديدة تتوافق بالكامل مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

وثقت منظمة العفو الدولية [30 قضية لنشطاء ومدافعين سعوديين](#) عن حقوق الإنسان، لُوحقوا قضائياً وحُكِم عليهم بالسجن والمنع التعسفي من السفر لاحقاً، إلى جانب 39 قراراً غير رسمي بالمنع من السفر وكان لهذه القرارات تأثير على أقرباء النشطاء. وتتسبب قرارات المنع من السفر في عواقب ملحوظة في حياة الأفراد المُستهدفين؛ إذ تُضيع منهم الفرص التعليمية أو المهنية في الخارج، وتُقيّد قدرتهم على تلقي الرعاية الصحية خارج المملكة العربية السعودية، وتضر بحالتهم الصحية النفسية وتُفرّقهم قسرياً عن أفراد أسرهم لأعوام.

وقد أوجد استهداف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان مناخاً يسوده الخوف والقمع، وذا تأثير مُرَوِّع على النشطاء السعوديين المقيمين في الخارج أو المنفيين خارج المملكة العربية السعودية؛ إذ يتجنبون العودة إلى بلادهم، خوفاً من التعرُّض لأعمال انتقامية، تشمل قرارات منع سفر تعسفية تأسرهم داخل البلاد، وتمنعهم من السفر مجدداً إلى بلدان إقامتهم. وأعرب الكثير من النشطاء أيضاً عن خوفهم من رؤية أفراد أسرهم الذين ظلوا بالمملكة العربية السعودية، وهم يُستهدفون انتقاماً منهم على نضالهم الحقوقي في الخارج.

ووثقت منظمة العفو الدولية نمطاً من القمع يستهدف أبناء الطائفة الشيعية في المملكة السعودية، وذلك تحديداً عبر [المحكمة الجزائية المتخصصة](#) التي أصدرت أحكاماً قاسية بالسجن والإعدام، على أثر محاكمات فادحة الجور، شابتها مزاعم حول تعرُّض الأفراد للتعذيب خلال احتجازهم، في حين أن النيابة لم تُجرِ أي تحقيقات بشأن هذه المزاعم على نحو منهجي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 14 أكتوبر/تشرين الأول 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلمى الشهاب (صيغ المؤنث)